ضمير الشأن: دراسة نحوية

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخثلان

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الملك فيصل
الأحساء، المملكة العربية السعودية

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الحديث عن ضمير الشأن وذلك لأنه من موضوعات اللغة التي يُحتاج إلى معرفتها وتتبع مقاصدها، فهو ضمير غائب يأتي في صدر جملة خبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه، أو الضمير المبين بجملة، أو العائد على متأخر لفظاً ورتبة، ويميز بأنه يوضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل. واختلف البصريون والكوفيون في تسميته، فذهب البصريون إلى تسميته: ضمير الشأن، والحديث، والأمر إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً، وذهب الكوفيون إلى تسميته: مجهولاً، أو العماد.

وله جملة من الأحكام منها: حده، وشرطه، وفائدته، ومفسره، وأحكامه، ومواضعه.

ومما أوضحه هذا البحث أن ضمير الشأن استعملته اللغة لأمر معنوي لا لفظي، وذلك الأمر استعظام الحديث؛ لأجل ذلك لا يقال إلا إذا كان مضمون الجملة شيئاً عظيماً. وجعلت مفسره الجملة بعده، وبهذا خالف الأصل في الضمائر. كما ألزمته التذكير مع المذكر. كما أوجبت إفراده، ومنعت حذفه، إلا ما استثني مع (أَنْ) و(كَأَنْ) المخففتين، وبعد الحروف النواسخ في الضرورة الشعرية. كما منعت وقوعه متبوعاً، ومنعت تقدم خبره عليه.

الكلمات المفتاحية: البصريون، ضمير الشأن، ضمير العماد، الكوفيون.

المقدمة:

الحمد للّه الذي بحمده تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البريات، أما بعد..

فإن ضمير الشأن من موضوعات اللغة التي تحتاج إلى معرفتها وتتبع مقاصدها، فاستعنت اللّه في جمع مسائله وتحقيقها.

وكان دافعي لهذا البحث ما يأتي:

أولاً: عدم جمع العلماء لأحكامه في مكان واحد، وإن كان ابن مالك قد ذكر طائفة منها في التسهيل، وقبله الزمخشري في مفصله، وابن الحاجب في كافيته، وبعده ابن هشام في المغني، ولكن بقيت طائفة من مسائله مفرقة بين عدة أبواب من أبواب النحو.

ثانياً: كثرة وجوده في النصوص العربية، فاستعماله كثير في كتاب الله وسنة رسوله وأشعار العرب وأقوالهم.

ثالثاً: أن الغاية منه دلالية، وهي بيان معنى في الكلام، وليس لضبط اللفظ فقط.

رابعاً: قلة الحديث عنه في الدروس اللغوية خاصة الكتب المعتمدة على الألفية أو شروحها، والتي تمثل أغلب الدروس في وقتنا.

هذا وقد جعلت الحديث عنه في عنوانات تبين معالمه، وتوضح أحكامه، فبدأت بالمقدمة، تلاها: التعريف به ثم ضابطه، ثم تسميته، ثم شرطه، ثم فائدته، ثم نوعه، ثم مفسره. ثم تحدثت عن ضمير الشأن بين التذكير والتأنيث، ثم تحدثت عن ضمير الشأن بين الاسمية والحرفية، ثم تحدثت عن إعرابه، وعامله ثم ذكرت خواصه.

وأخيراً خاتمة البحث، ضمنتها أهم نتائجه، وقد حرصت على دعم الدراسة النظرية بتطبيقات وافية من الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية وشواهد الشعر.

هذا وأسأل الله التوفيق والسداد، في القول والعمل، وأعوذ به من السلاطة والهذر، والعي والحصر.

تعريفه:

ضمير الشأن: هو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه[1].

أو هو الضمير المبين بجملة العائد على متأخر لفظاً ورتبة[2].

(1) التذييل والتكميل 271/2، همع الهوامع 232/1.

(2) حاشية الدسوقي 134/2.

ضابطه:

ضابطه[1] أنه يوضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل.

تسميته:

اختلف البصريون والكوفيون في تسميته، فذهب البصريون إلى تسميته: ضمير الشأن، والحديث، والأمر إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً؛ لأنهم قدروا من معنى الجملة اسماً وجعلوا ذلك الضمير يفسر ذلك الاسم المقدر، حتى يصح الإخبار بتلك الجملة عن ذلك الضمير، ولا يحتاج فيها إلى رابط؛ لأنها هي نفس المبتدأ في المعنى[2].

وذهب الكوفيون[3] إلى تسميته: مجهولاً؛ لأنه لا يُدْرَى عندهم ما يعود عليه.

أما الفراء، وثعلب (ت291هـ) فأطلقا عليه اسم المجهول[4]، كما أطلقا عليه اسم العماد[5].

ويرى الباحث أن التسمية البصرية أولى؛ لأنها تسمية بالمعنى، أما تسمية الكوفيين فبالوصف[6].

شرطه:

ذكر ابن مالك (ت672هـ)[7] أن شرط ضمير الشأن عدم صلاحية الضمير لغيره. وعلله ابن هشام (ت761هـ)[8] بأن ضمير الشأن مخالف للقياس فإذا أمكن حمل

---

(1) معاني القرآن للفراء 51/1.

(2) انظر: تسهيل الفوائد 28، مغني اللبيب 538/5، الدر المصون 484/1.

(3) انظر: الأصول في النحو182/1، شرح المفصل لابن يعيش 114/3، تسهيل الفوائد 28، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 180/2، مغني اللبيب 538/5، الدر المصون 484/1.

(4) انظر: معاني القرآن للفراء 186/1، 361، مجالس ثعلب 102/1، 230، 386/2.

(5) معاني القرآن للفراء 51/1، 52، 2/ 213، 22، 287، 185/3، 299، مجالس ثعلب 354/2، 593.

(6) انظر: نتائج التحصيل 638/1.

(7) شرح التسهيل1/ 164.

(8) مغني اللبيب 542/5.

الضمير على غيره من المقيس عليه فلا يحمل عليه، فنحو: ظننته قائماً زيدٌ، لا يصح جعل الهاء ضمير الشأن و (زيد) مرفوعاً بـ (قائماً)؛ لأنه يصح أن يكون (زيد) مبتدأ مؤخراً، وجملة (ظننته قائماً) خبراً مقدماً.

فائدته:

فائدة ضمير الشأن الدلالة على قصد المتكلم استعظامَ السامعِ حديثه قبل البدء فيه؛ لأن ذكر الشيء مبهماً ثم يفسر أوقع في النفس من ذكره مفسراً من أول الأمر؛ فقدروا ذلك الحدث المعهود في الذهن، ثم أضمروه لهذا الغرض[1].

نوعه:

الضمائر نوعان:

النوع الأول: ضمير حاضر، وهو قسمان: ضمير المتكلم، وضمير المخاطب.

والنوع الثاني ضمير الغائب.

وضمير الشأن ضمير غائب؛ لأن المراد به الشأن والقصة، ليس لهما وجود؛ فلزم أن يكون العائد عليهما ضميراً غائباً[2].

مفسره:

ضمير الحاضر سواء أكان للمتكلم أم للمخاطب لا يحتاج إلى مفسر؛ لأن الحضور والمشاهدة تفسره. أما ضمير الغائب فلا بد له من مفسر يحدده، ويوضحه، وهو العائد عليه، والأصل في المُفَسِّرِ أن يكون سابقاً للمُفَسَّرِ؛ ليعلم صاحبه عند ذكره، إلا أنه جاء في بعض المواضع تقديم المُفَسَّرِ على المُفَسِّرِ، ومنها ضمير الشأن، فمفسره الجملة الواقعة خبراً له، ولا يحتاج فيها إلى رابط؛ لأنها هي نفس المبتدأ في

(1) انظر: الإيضاح في شرح المفصل 1472، شرح ابن الحاجب لكافيته 710، شرح التسهيل 1/ 163، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 178/2، التذييل والتكميل 271/2، نتائج التحصيل 638/1.

(2) انظر: شرح ابن الحاجب لكافيته 710، شرح التسهيل 163/1، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 178/2.

المعنى[1]، وهذا مذهب الجمهور في مفسر ضمير الشأن.

أما ابن الطراوة (ت 528هـ)، فلا يرى له مفسراً بناء على أنه حرف[2] كما يأتي.

واستدل الجمهور بقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:1)، وبقوله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ (الكهف:38)، فالضمير في هذه المواضع وأمثالها ليس له عائد سابق عليه، والجملة التي بعده تصلح أن تكون مفسرة له، ومجيء المُفَسِّر بعد المُفَسَّر قد ثبت في نحو: نِعْمَ رجلاً، ورُبَّه رجلاً، وغيرهما. وإنما ذكر هذا الضمير قبل مفسره تعظيماً له، ثم فسر ذلك الضمير، فكانت الجملة بعده مفسرة له، وخبراً عنه من جهتين:

فهي من جهة الجنس تفسير، ومن جهة التعيين خبر؛ ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، فهو من جنس الإخبار، ففيه حقيقة الخبر، فبما فيه من حقيقة الخبر كان تفسيراً للضمير، حتى صِرْت كأنك قلت بدل الضمير: الخبر، ومن حيث أفادك خبراً معيناً، وأن ذلك الخبر هو: زيد قائم، كان خبراً. ولا يستنكر أن يكون في الشيء أمران من جهتين[3].

"ويمكن أن يقال: هي تفسير بالحقيقة، وخبر بالشبه، وذلك أنك إذا قلت: هو زيد قائم، فـ(هو) جئت به أولاً إضماراً للخبر تعظيماً له ثم فَسَّرت ذلك المضمر، كما فَسَّرت المضمر في (نعم) حيث قلت: نعم رجلاً زيد، فقولك (هو) أولاً، هو قولك: زيد قائم، آخراً، فمن هذه الجهة هي تفسير.

وقيل فيها خبر من جهة الشبه بالخبر، وذلك أنك إذا قلت: زيد ضربته، فقد تحصّل من هذا ما تحصّل من قولك: ضربت زيداً، إلا أنه تحصّل بتأكيد.

وكذلك إذا قلت: هو زيد قائم، فهو بمنزلة قولك: زيد قائم، إلا أنه مؤكد، فصار لهذا (هو) بمنزلة (زيد)، وما بعده بمنزلة الجملة التي بعد (زيد)؛ لأن كل واحد

---

(1) انظر: التذييل والتكميل 271/2، نتائج التحصيل 638/2/1.

(2) انظر: ابن الطراوة النحوي 241، البسيط 755/2، التذييل والتكميل 271/2، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد557/1، نتائج التحصيل 638/1.

(3) الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح 780/3، وانظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 178/2.

منهما اسم جاء بعده جملة، فتحصّل من الاسم والجملة كلام مؤكد.

فالجملة من جهة حقيقتها تفسير، ومن جهة الشبه بما ذكرته خبر. كما تقول في رجل شجاع: هذا ابن آدم أسد، فأطلقت عليه (ابن آدم) من جهة حقيقته، وأطلقت عليه (أسد) من جهة أن إقدامه إقدام الأسد"[1].

ضمير الشأن بين التذكير والتأنيث:

يجوز تذكير هذا الضمير على إرادة الأمر والحدث، وتأنيثه على إرادة القصة، نحو: هو زيد قائم، وهو هند قائمة، وهي هند قائمة، وهي زيد قائم. وأكثر ما يجيء إضمار القصة مع المؤنث، وإضمارها مع المذكر جائز[2]. هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون[3] إلى وجوب تذكيره مع المخبر عنه المذكر، وتأنيثه مع المخبر عنه المؤنث، نحو: كان زيد منطلق، وكانت هند منطلقة؛ للمشاكلة، ولا يجوز عندهم: كانت زيد منطلق، ولا: كان هند منطلقة.

ورد البصريون[4]: على الكوفيين بالقياس والسماع:

أما السماع فبقوله تعالى في قراءة ابن عامر (ت 118هـ)[5]: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الشعراء:197). بالتاء الفوقية في (تَكُنْ) واسمها (أن يعلمه) وهو

---

(1) الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح 3/780-781.

(2) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 3/116، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 2/182، التذييل والتكميل 2/278، ارتشاف الضرب 948.

(3) انظر: التذييل والتكميل 2/278، ارتشاف الضرب 948، المساعد على تسهيل الفوائد 1/116.

(4) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 3/116، التذييل والتكميل 2/278.

(5) القراء كلهم قرؤوا (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ) بالياء، (آيةً) نصباً، غير ابن عامر فإنه قرأ (أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ)بالتاء، (آيةٌ) رفعاً. انظر: النشر في القراءات العشر 2/336، إتحاف فضلاء البشر 2/320.

اختلف العلماء في إعراب قراءة ابن عامر على أربعة أقوال:

الأول: أن يكون اسمها ضمير القصة، و(آية أن يعلمه) جملة واقعة خبراً لضمير الشأن، قدم فيها الخبر (آية) على المبتدأ (أن يعلمه)، كما في قولهم: تَمِيمِيٌّ أَنَا.

الثاني: أن يكون اسمها ضمير القصة أيضاً، و(لهم آية) جملة واقعة خبراً لضمير الشأن أيضاً، قدم فيها الخبر (لهم) على المبتدأ (آية)، و(أن يعلمه) إما بدل من (آية)، وإما خبر مبتدأ مضمر. وعلى هذين الإعرابين

مذكر. وبقول العرب[1]: "إِنَّه أَمَةُ اللّهِ ذَاهِبَةٌ".

وأما القياس فإن الضمير بحسب ما يعود عليه، وقد صح أن المقدر: الشأن والحدث وهو مذكر، والقصة وهي مؤنث، فما قدرت منهما فالعائد ما يوافقه. قال ابن يعيش (ت 643هـ)[2]: "وأكثر ما يجيء إضمار القصة مع المؤنث، وإضمارها مع المذكر جائز في القياس؛ لأن التذكير على إضمار المذكر، وهو الأمر والحدث، فجائز إضمار القصة والتأنيث لذلك".

وذهب ابن مالك إلى أنه يلزم التذكير إذا وليه مذكر، نحو: إِنَّه زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وإِنَّه أَخَوَاكَ قَائِمَانِ، وَإِنَّه إِخْوَتُكَ صَالِحُونَ.

فإن وليه مؤنث، نحو: إِنَّهَا جَارِيَتُكَ ذَاهِبَةٌ، أو مذكر شبه به المؤنث، نحو: إِنَّهَا قَمَرٌ جَارِيَتُكَ، أو فعل بعلامة تأنيث، نحو: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾ (الحج: 46) فالتأنيث في الصور الثلاث أرجح من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ.

قال[3]: "ولا يؤنث إلا إذا وليه مؤنث كقوله تعالى:﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء: 97)، أو مذكر شُبِّه به مؤنث، نحو: إِنَّهَا قَمَرٌ جَارِيَتُكَ، أو فعل بعلامة تأنيث

يكون الشاهد.

الثالث: أن يكون (لهم) خبر (تكن) مقدماً على اسمها، و(آية) اسمها، و(أن يعلمه) إما بدل من (آية)، وإما خبر مبتدأ مضمر. وعلى هذا التخريج لا شاهد فيه.

الرابع: أن يكون (آية) اسمها، و(أن يعلمه) خبرها. وقد رد هذا بأن (آية) نكرة، و(أن يعلمه) معرفة، وإذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر هو النكرة. ولذلك رد المحققون من العلماء هذا التخريج.

انظر: إملاء ما من به الرحمن 446، شرح المفصل لابن يعيش 116/3-117، التذييل والتكميل 278/2، الدر المصون 8/ 552-553.

(1) الكتاب147/1.

(2) شرح المفصل لابن يعيش 116/3.

(3) شرح التسهيل 164/1 - 165، وانظر: شرح الكافية الشافية 236/1 - 238.

مسنداً إلى مؤنث، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبصَارُ﴾ (الحج: 46)، وقول الشاعر[1]:

عَلَى أَنَّها تَعْفُو الكُلُومُ، وَإِنَّمَا نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى، وإنْ جَلَّ ما يَمْضِي

فهذا وأمثاله التأنيث فيه أجود من التذكير؛ لأن مع التأنيث مشاكلة تحسن اللفظ مع كون المعنى لا يختلف؛ إذ القصة والشأن بمعنى واحد، والتذكير مع ذلك جائز، كما قال أبوطالب:

وَإِنْ لا يَكُنْ لَحْمٌ غَرِيضٌ فَإِنَّه تُكَبُّ عَلَى أَفْوَاهِهِنَّ الغَرَائِرُ

وكما قال غيره:

نَخَلَتْ لهُ نَفْسِي النَّصِيحَةَ إِنَّهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ تَذْهَبُ الأَحْقادُ

فلو كان المؤنث الذي في الجملة بعد المذكر لم يُشبَّه به مؤنث فضلة أو كالفضلة لم يُكْتَرَثْ بتأنيثه فيؤنث لأجله الضمير، بل حكمه حينئذ التذكير، كقول الشاعر:

أَلا إِنَّه مَنْ يُلْغِ عَاقِبَةَ الهَوَى مُطِيعٌ دَوَاعِيه يَبُؤْ بِهَوَانِ

وكذلك لا يُكْتَرَثُ بتأنيث ما هو كفضلة، كقوله تعالى:﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ (طه: 74) فذكر تعالى الضمير مع اشتماله على (جهنم)، وهي مؤنثة؛ لأنها في حكم الفضلة، إذ المعنى: من يأت ربه مجرماً فجزاؤه جهنم. وكذلك لا يُكْتَرَثُ بتأنيث ما ولي الضمير من مؤنث شبِّه به مذكر، نحو: إِنَّه شَمْسٌ وَجْهُكَ. ولا بتأنيث فاعل فعل وَلِيَ الضمير بلا علامة تأنيث، نحو: إِنَّه قَامَ جَارِيَتُكَ." انتهى كلامه.

وقد ألمح أبو حيان (ت 745هـ) إلى أن تفصيل ابن مالك لم يقل به أحد قبله، وأنه خالف ما عليه العلماء، قال في التذييل والتكميل[2]، بعد شرحه كلام ابن مالك، قال: "ولم يذكر أصحابنا هذه الترجيحات التي ذكرها المصنف، وإنما ذكروا أن ضمير

(1) البيت من الطويل، لأبي خراش الهذلي، ديوان الحماسة 386، شرح أشعار الهذليين 1230، شرح الكافية الشافية 237/1.

(2) التذييل والتكميل 278/2.

الأمر والقصة يجوز أن يأتي بعدهما المذكر والمؤنث..".

أقول: ما ألمح إليه أبوحيان ليس بجيد؛ لأن ابن مالك مسبوق إلى هذا التفصيل، فقد سبقه الفراء، والفارسي (ت 377هـ)، والزمخشريُّ (ت 538هـ).

قال الفراء عند كلامه على قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام:145) قال[1]: "ومن نصب (يعني: الميتة)[2]: قال كان من عادة كان عند العرب مرفوع ومنصوب، فأضمروا في كان اسما مجهولا، وصيّروا الذي بعده فعلا لذلك المجهول. وذلك جائز في كان، وليس، ولم يزل، وفى أظنّ وأخواتها، أن تقول: أظنه زيد أخوك، وأظنّه فيها زيد. ويجوز في إنّ وأخواتها؛ كقول اللّه تبارك وتعالى: ﴿يَابُنَيِّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ (لقمان:16). وكقوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (النمل: 9) فتذكّر الهاء وتوحّدها، ولا يجوز تثنيتها ولا جمعها مع جمع ولا غيره.

وتأنيثها مع المؤنث وتذكيرها مع المؤنث جائز؛ فتقول: إنها ذاهبة جاريتك، وإنه ذاهبة جاريتك.

فإن قلت: كيف جاز التأنيث مع الأنثى، ولم تجز التثنية مع الاثنين؟

قلت: لأن العرب إنما ذهبت إلى تأنيث الفعل وتذكيره، فلما جاز ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ (هود:67) (وَأَخَذَتِ) جاز التأنيث، والتذكير. ولما لم يجز: قاما أخواك ولا قاموا قومك، لم يجز تثنيتها ولا جمعها.

فإن قلت: أتجيز تثنيتها في قول من قال: ذهبا أخواك؟ قلت: لا، من قِبل أنّ الفعل واحد، والألف التي فيها كأنها تدلّ على صاحِبي الفعل، والواو في الجمع تدل على

(1) معاني القرآن 1/361 - 362.

(2) إضافة من الباحث لإيضاح المعنى.

أصحاب الفعل، فلم يستقم أن يكنى عن فعل واسم في عقدة، فالفعل واحد أبدا؛ لأن الذي فيه من الزيادات أسماء.

وتقول في مسألتين منه يستدلّ بهما على غيرهما: إنها أسَد جاريتك، فأنثت لأن الأسد فعل للجارية، ولو جعلت الجارية فعلا للأسد ولمثله من المذكر لم يجز إلا تذكير الهاء. وكذلك كل اسم مذكّر شبهته بمؤنث فذكِّر فيه الهاء، وكل مؤنث شبهته بمذكر ففيه تذكير الهاء وتأنيثها؛ فهذه واحدة. ومتى ما ذكَّرت فعل مؤنث فقلت: قام جاريتك، أو طال صلاتك، ثم أدخلت عليه (إنه) لم يجز إلا تذكيرها، فتقول: إنه طال صلاتك؛ فذكَّرتها لتذكير الفعل، لا يجوز أن تؤنث وقد ذكّر الفعل. انتهى كلامه.

وقال الفارسي[1]: "فإذا لم يكن في التفسير مؤنث، لم يؤنث ضمير القصة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ (طه: 74)"

وقال الزمخشري[2]: "ويجيء مؤنثاً إذا كان في الكلام مؤنث، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾ (الحج: 46) ، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الشعراء: 197). وقال[3]:

عَلَى أَنَّها تَعْفُو الكُلُومُ، .. .."

فاشترطا التأنيث في الكلام لتأنيث ضمير الشأن.

والذي يظهر لي صحة ما ذهب إليه ابن مالك؛ وذلك لعدم ورود التأنيث مع المذكر، فقد نص الرضي (ت 686هـ) على عدم السماع، قال[4]: "وتأنيثه، وإن لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً: قياس، لأن ذلك باعتبار القصة، لكنه لم يسمع".

(1) الحجة للقراء السبعة 458/6.

(2) المفصل 163.

(3) سبق تخريجه.

(4) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 182/2.

وأما قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الشعراء:197). فمحمول على أن ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ مؤنث؛ لأنه هو الآية، والآية مؤنث، فلما كان معناه مؤنثا حكم له بالتأنيث، وفي ذلك يقول أبو علي الفارسي[(1)] عند تخريج قراءة ابن عامر: "ولا يمنع أن لا تضمر القصة، ولكن يرتفع (أن يعلم) بقوله: (تكن) وإن كان في (تكن) علامة تأنيث؛ لأن (أن يعلم) في المعنى هو الآية، فيحمل الكلام على المعنى، كما حمل على المعنى قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(الأنعام: 160) فأنث لما كان المراد بالأمثال: الحسنات، وكذلك قراءة من قرأ[(2)]: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾ (الأنعام:23)."

ضمير الشأن بين الاسمية والحرفية:

ذهب جمهور العلماء[(3)] إلى أنه اسم.

وذهب ابن الطراوة[(4)] إلى أنه حرف.

أما حجة الجمهور، فلأن العرب لم تستعمل هذا اللفظ إلا ضميراً للغائب، بدليل وجود مفسر له، والضمائر كلها أسماء.

وأما ابن الطراوة فإنه استدل على حرفيته بأمور:

الأمر الأول: من جهة القياس: حيث قاسه مع الحروف النواسخ التي لا يظهر معها ضمير الشأن، نحو: إِنَّه زَيْدٌ قَائِمٌ، على (ما) الكافة، فكما أن (ما) تكف (إن) عن العمل فكذلك ضمير الشأن، وقد ثبت أن (ما) حرف، فكذلك هذا الضمير حرف.

وأجاب عن عدم إعمال النواسخ التي لم يظهر الضمير معها، نحو: كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ، ولَيْسَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وإِنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ، ونحوها، بأن هذه النواسخ ملغاة، لا عمل لها، كما

---

(1) الحجة للقراء السبعة 370/5.

(2) قرأ ابن كثير، وابن عامر، وحفص (تكن) بالتاء من فوق، وبرفع التاء في (فتنتُهم)، وقرأ الباقون بالنصب (فتنتَهم). إتحاف فضلاء البشر8/2، النشر في القراءات العشر 257/2.

(3) انظر: البسيط 755/2، التذييل والتكميل 271/2، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد557/1.

(4) انظر: ابن الطراوة النحوي 241، البسيط 755/2، التذييل والتكميل 271/2، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 557/1، نتائج التحصيل 638/1.

ألغيت (ظننت)، كما ثبت عن العرب إلغاؤها. قال[1]: "أما القياس، فإن الهاء في قوله: إِنَّه أَمَةُ اللّهِ ذَاهِبَةٌ ، حرف كفَّ (إنَّ) عن العمل، كما كَفَّتْها (ما) في: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ. وأما (كان) و(ليس) و(إنَّ) التي لا هاء معها، نحو[2]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسةَ يوماً يَلْقَ فيها جَآذراً وظِباءَ

ونحو: كان زَيْدٌ مِنْطَلِقٌ، ولَيْسَ عَمْرٌو ضَاحِكٌ، ونحوها من نواسخ الابتداء، فهي حالَ دخولها على الجمل التي لم تعمل فيها ملغاة كـ(ظَنَنْت)، وثبت أن (ظَنَنْت) تُلْغِيها العرب، وعَمَلُ (كانَ) و (ليسَ) و (إِنَّ) فرع؛ إذ عملُها بالتشبيهِ بالأفعالِ التي عَمَلُها أَصْلٌ كعملِ (ظَنَنت)، فالقياسُ يقتضي أَنْ تُحْمَلَ (كَانَ) و(لَيْسَ) و(إِنَّ) مَحْمَلَ (ظَنَنْت) فتكونَ مُلْغَاة."

الأمر الثاني: من جهة السماع: فقد ذكر أنه لم يسمع من العرب التصريح بلفظ القصة أو الشأن أو الأمر، الذي يدعيه الجمهور، قال: "وأما السماع فإن العرب لم تذكر قط الأمر بهذا اللفظ في هذا المَعْرِض، ولا الشأن، فلما لم يُقَلْ قَطُّ: كان الأمرُ زَيْدٌ قَائِمٌ، ولا: إِنَّ الشَّأْنَ زَيْدٌ ضَاحِكٌ، بطل دعواهم." وخرج قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:1) بأن التقدير: المعبود الله، والمصمود إليه[3].

الأمر الثالث: أن ما ذهب إليه الجمهور غير معقول، وذلك من جهتين:

الأولى: أنك إذا جعلت (هو) ضمير الخبر، فيكون التقدير: الخبر الواقع في الوجود: زيد قائم، وإنما الواقع قيام زيد، وقولك: زيد قائم إخبار عنه[4].

الثانية: أنهم قالوا: الجملة التي بعد الضمير هي تفسير وهي خبر، وهذا متناقض؛ لأن الجملة إذا كانت تفسيراً للضمير، فإنها تتنزل منزلة الضمير لو ظهر، ألا ترى أن (نعم رجلاً) بمنزلة (نعم الرجل)؛ لأن (رجلاً) تفسير للضمير، ولو ظهر الضمير لم تكن

(1) انظر: التذييل والتكميل 2/271- 272، نتائج التحصيل 1/638.

(2) البيت من الخفيف، للأخطل، ولم أجده في الديوان. خزانة الأدب 1/457، 5/420، الدرر اللوامع 2/179.

(3) انظر: التذييل والتكميل 2/272، نتائج التحصيل 1/638.

(4) انظر: البسيط: 2/755، الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح3/783.

فائدة، ألا ترى أنك لو قلت: مكان (هو) الخبر وسكت لم يُفِد، ولا يفيد تفسير الضمير أكثر مما يفيد ظهور الضمير، ومن شرط الخبر أن يكون يفيد غير ما يفيده المبتدأ، فكيف يُجْمَعُ في الشيء الواحد أن يفيد وألا يفيد؟ [1]

وأجاب العلماء على أدلة ابن الطراوة بما يأتي:

الأول: أَمَّا دعوى أنها حرف مع (إن) حملاً على (ما) ففاسد؛ لأنها لم تثبت حرفيتها في غير محل النزاع، فإخراجها عما لها غاية في الفساد، أما (ما) فثبوت حرفيتها ظاهر [2].

الثاني: وأَمَّا إلغاء (كان) و(ليس) إذا لم يظهر لها عمل ففاسد أيضاً؛ إذ لم يثبت ذلك فيهما، ولعدم ثبوت إلغاء فعل مع تقدمه، وإنما ألغيت (ظنَّ) متوسطة أو متأخرة على ضعف [3].

الثالث: وأَمَّا أنهم لم يصرحوا بالأمر والشأن في هذا المعرض؛ فإن هذا ليس مراد النحويين أن (الأمر) و(الشأن) محذوف وهذا ضميره، وإنما هو تحويم على المعنى بتقريب [4].

الرابع: وأَمَّا أن الخبر يكون مجهولاً، فلم يفهم ما مرادهم بمجهول؛ إذ لا يصح أن يخبر إلا بما يفهم معناه؛ لعدم إخبار أحد عن معلوم بلفظة أعجمية غير معقولة المعنى، وإنما أرادوا أن المجهول نسبة المسند إلى المسند إليه، فبكونه معلوماً يصح كونه مفسراً، وبكونه مجهول النسبة صح كونه خبراً [5].

الخامس: ثم لو لم يكن فيما ارتكبه إلا خلاف ما عليه أئمة العربية قاطبة منذ الخليل (ت 174هـ) وسيبويه (ت 188هـ) فمن بعدهما من أهل البلدين، وغيرهم من الأمصار في عامة الأعصار لكان خليقاً بالطرح والرفض [6].

---

(1) انظر: التذييل والتكميل 272/2، البسيط: 755/2، الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح783/3.

(2) انظر: التذييل والتكميل 272/2، نتائج التحصيل 639/1.

(3) انظر: المراجع السابقة.

(4) انظر: المراجع السابقة.

(5) انظر: المراجع السابقة.

(6) نتائج التحصيل 639/2.

وقد رد أبو حيان[1] **بعض أجوبة الجمهور**، بما يؤيد به رأي ابن الطراوة، فأجاب عن الأول، بأن الهاء ثبت أنها حرف بما ذهب إليه سيبويه[2] من حرفيتها مع (إيا) في (إياه، وإياها) وأن الضمير هو (إيا) وما يليه حرف دليل ما يراد بـ(إيا) من متكلم، أو مخاطب، أو غائب.

وأيضاً عدم ثبوت حرفيتها لا يدل على بطلانه؛ ألا تراهم قد ادعوا في ضمير الفصل أنه حرف لا موضع له من الإعراب، ولم يثبت فيه ذلك قبل.

وعن الثاني: بأن عدمَ الثبوتِ مُعَارَضٌ بادعاءِ مُضْمَرٍ لم يلفظ به في موضع معهما. كذلك إلغاء (كان) و(ليس) حالة التقدم، فلأن مذهبه في (ظننت) مذهب الكوفيين في جواز إلغائه متقدماً.

والذي يظهر **لي** صحة رأي الجمهور، وهو أن ضمير الشأن اسم؛ لأنه مسند إليه، وذلك في نحو: إنه جاء الأمير، فهو في مثل هذا التركيب اسم (إن) كي لا يلي (إن) الفعل، فهو داخل في الإسناد، والمسند إليه لا يكون إلا اسماً.

إعرابه:

بناء على الخلاف في اسميته فإن إعرابه مختلف فيه على مذاهب:

المذهب الأول: مذهب ابن الطراوة، وهو أنه حرف، فلا محل له من الإعراب؛ لأن الحروف لا محل لها من الإعراب.

المذهب الثاني: مذهب الجمهور، وهو أنه اسم، فله محل من الإعراب كسائر الأسماء[3]، لكنه لا يكون إلا معمولاً للابتداء، أو أحد نواسخه، وهي: كَانَ، وَإِنَّ، وَظَنَّ، وأخواتهن[4].

---

(1) التذييل والتكميل 273/2 - 274.

(2) ذهب سيبويه إلى أن الضمير في (إيَّاه، وإيّاها) هو (إيَّا) فقط، وما اتصل به من حروف لبيان أحوال المضمر، وفي المسألة أقوال أخرى تراجع في مظانها، وانظر: التذييل والتكميل 2 / 205 - 206. ورأي سيبويه في الكتاب: 355/2 - 363.

(3) انظر: التذييل والتكميل 271/2، نتائج التحصيل 638/1.

(4) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 561/1.

عامله: لا يعمل في ضمير الشأن إلا الابتداء أو أحد نواسخه، وهي: (كَانَ)، و(إنَّ)، و(ظَنَّ) وأخواتهن. والجملة المفسرة له متممة لعامله[1]. ونُسِبَ للفراء والأخفش (ت 208هـ) منع وقوع ضمير الشأن مبتدأً، قال أبو حيان[2]: "وقد روي عن الفراء وأبي الحسن منعه، وهذا غريب مع كثرته في كلام الله تعالى وكلام العرب".

والذي يظهر لي أن للفراء رأيين فقد أجازه في موضعين من كتابه معاني القرآن، ومنعه في موضع.

فأجازه عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ (البقرة: 85) قال[3]: "وإن شئت جعلت (هو) عماداً[4] ورفعت الإخراج بمحرم"[5].

وأجازه في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء: 97) قال[6]: "وقوله ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء: 97) تكون (هي) عماداً يصلح في موضعها (هو) فتكون كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (النمل: 9)، ومثله قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (الحج: 46) فجاء التأنيث؛ لأن الأبصار مؤنث والتذكير للعماد، وسمعت بعض العرب يقول: كان مرة وهو ينفع الناس أحسابهم، فجعل (هو) عماداً، وأنشد بعضهم[7]:

بِثَوْبٍ وَدِينَارٍ وَشَاةٍ وَدِرْهَمٍ ... فَهَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَاهُنَا رَاسُ"

---

(1) انظر: شرح الكافية الشافية 234/1، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 182/2، مغني اللبيب 541/5، حاشية الصبان على الأشموني 250/1.

(2) التذييل والتكميل 280/2، وانظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 561/1، همع الهوامع 67/1.

(3) معاني القرآن للفراء 51/1.

(4) سبق أن الفراء يطلق مصطلح العماد على ضمير الشأن يراجع ص3.

(5) هذا رأي الكوفيين في هذا الضمير أن يكون (هو) ضمير الشأن مبتدأ، و (محرم) خبره، و (إخراجهم) مرفوع على أنه مفعول لم يسم فاعله. الدر المصون 485/1.

(6) معاني القرآن للفراء 212/2.

(7) البيت من الطويل، مجهول القائل. شرح التسهيل 96/3، الدرر اللوامع 284/5، معجم شواهد العربية 197، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 41/4.

فهذا نص صريح بتجويز وقوع ضمير الشأن مبتدأ.

ومنعه عند قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:1) قال[(1)] : "وقد قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً. قال: هو عماد. مثل قوله:﴿إنه أنا الله﴾ (النمل: 9). فجعل (أحد) مرفوعاً بـ(اللّه)، وجعل (هو) بمنزلة الهاء في (إنه)، ولا يكون العماد مستأنفاً به حتى يكون قبله (إن) أو بعض أخواتها، أو (كان) أو الظن."

وهذا الرأي الأخير هو الذي نقله عنه ثعلب (ت 291هـ) قال[(2)]: "قال الكسائي وسيبويه (هو) من: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: 1) عماد. فقال الفراء: هذا خطأ. من قبل أن العماد لا يدخل إلا على الموضع الذي يلي الأفعال، ويكون وقاية للفعل مثل إنه قام زيد، ثم يستعمل بعد فيتقدم ويتأخر، والأصل في هذا: إنما قام زيد. فالعماد كـ (ما). وكل موضع فعلى هذا جاء يقي الفعل، وليس مع ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: 1) شيء يقيه". ولعل نقل ثعلب للمنع دون الجواز هو الذي أظهره وأشهره بين العلماء.

وأما أبو الحسن الأخفش، فلم أقف على منع له في كتابه معاني القرآن، وكل ما فيه أنه خرج (هو) في قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:1) على أن يكون ضميراً عائداً على ما يفهم من السياق[(3)]، فإنه يُرْوى في الأسباب: أنَّهم قالوا لرسول اللّه ﷺ: صِفْ لنا ربَّك وانْسُبْه. وقيل: قالوا: أمِنْ نُحاس هو أم مِنْ حديد؟ فنَزَلَتْ السورة[(4)].

وفي هذا الضمير قولان: أحدهما: أنه عائد على ما يفهم من السياق، والآخر: أن يكون ضمير الشأن[(5)]، والذي ذكره الأخفش في المعاني الرأي الأول، ولم يذكر أن يكون ضمير الشأن؛ وعدم ذكره في الآية لا يلزم منه عدم القول به؛ بل لأن هذا الرأي

(1) معاني القرآن للفراء 299/3.

(2) مجالس ثعلب 354/2.

(3) انظر: معاني القرآن للأخفش 589/2.

(4) انظر: معاني القرآن للفراء 299/3، إعراب القرآن للنحاس 309/5، الدر المصون 149/11.

(5) انظر: الدر المصون149/11.

أظهر؛ لأن من شرط ضمير الشأن أنه إذا أمكن حمل الضمير على غيره من المقيس عليه فلا يحمل عليه[1]. وعلى هذا حمل الضمير في الآية.

خواصه:

اختص ضمير الشأن من بين الضمائر بأمور لم يشاركه غيره فيها، وهي:

أولاً: مفسره لا يكون إلا جملة:

مما اختص به ضمير الشأن أن مفسره لا يكون إلا جملة، وذلك عند البصريين، واستدلوا بعدم سماع غير هذا. وأجاز الكوفيون والأخفش أن يكون مفرداً[2]، نحو: ظننته قائماً زيدٌ، على أن يكون الهاء ضمير الشأن. بشرط أن يكون في قوة الجملة، وذلك إذا انتظم من ذلك المفرد إسناد معنوي، نحو: ظننته قائماً الزيدان، وما هو بقائم زيدٌ؛ لأنه في قوة: ظننته يقوم الزيدان، وما هو يقوم زيدٌ.

ورد البصريون عن هذا بأمور:

1. أن الصفة ومرفوعها مفرد إذا لم تعتمد، وهي هنا لم تعتمد؛ لأن شرط الاعتماد أن يكون على نفي أو استفهام، وهما مفقودان هنا، فيؤول إلى كونه مفرداً[3].
   وأجيب عنه بأن هذا الشرط لا يقول به الكوفيون ولا الأخفش.
2. أن سامعه يسبق إلى فهمه كون (زيد) مبتدأ مؤخراً، وكون (ظننت) ومفعوليها خبراً مقدماً، وذلك مفوت للغرض الذي لأجله جيء بضمير الشأن؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك؛ حتى تحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم[4].

---

(1) انظر: حاشية الصبان على الأشموني 250/1.

(2) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 114/3، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 179/2، التذييل والتكميل 274/2-275، تعليق الفرائد 122/2، المساعد على تسهيل الفوائد 115/1، الدر المصون 15/2، 684، 593/4.

(3) انظر: التذييل والتكميل 275/2، نتائج التحصيل 641/1.

(4) انظر: شرح التسهيل 164/1، التذييل والتكميل 275/2.

3. أنه لم يسمع من العرب مثل هذا التركيب[1].

والذي يظهر لي صحة مذهب البصريين؛ وذلك لأن الصفة ومرفوعها في حكم المفرد لعدم اعتمادها، ولعدم ورود هذا التركيب.

وشرط الجملة عندهم أمران:

الأول: أن تكون الجملة خبرية، فلا تكون إنشائية، ولا طلبية[2]، فلا يصح: هو اضرب زيداً، ولا: هو واللّه لأفعلنَّ؛ لأن القصد منه تفخيم الجملة بإضمارها أولاً ثم الإخبار بها بعد أن تكون النفوس قد تطلعت واشرأبت لمعرفتها، والجملة الخبرية هي التي تدل على ذلك، أما الإنشائية والطلبية فلا تفخيم ولا تعظيم فيها.

الثاني: أن يذكر طرفاها[3]، فلا يصح نحو: إنه قام، ولا: إنه ضُرِبَ، على حذف المرفوع؛ لأنها مؤكدة له، ومدلول به على فخامة مضمونها، واختصارها مناف لذلك، فلا يجوز كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء قبله[4].

وخالف في ذلك الكوفيون[5] فأجازوا ذلك، أجازوا: إِنَّهُ قَامَ، وإِنَّهُ ضُرِبَ.

ورد البصريون إجازتهم ذلك بأمرين:

الأول: عدم استقامته، وعدم سلامته[6]:

أما عدم استقامته؛ فلأن ضمير الشأن جيء به للدلالة على فخامة مضمون الجملة وتعظيمه، والحذف ينافي ذلك[7].

---

(1) تعليق الفرائد 123/2.

(2) انظر: تسهيل الفوائد 28، التذييل والتكميل 274/2، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 557/1، نتائج التحصيل 640/1.

(3) انظر: تسهيل الفوائد 28، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 180/2، التذييل والتكميل 274/2، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 557/1، تعليق الفرائد 122/2.

(4) انظر: شرح التسهيل 163/1، التذييل والتكميل 274/2، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد557/1.

(5) انظر: تسهيل الفوائد 28، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 180/2، التذييل والتكميل 274/2، مغني اللبيب 541/5، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد557/1، تعليق الفرائد 122/2.

(6) انظر: شرح التسهيل 164، التذييل والتكميل 275/2، نتائج التحصيل 640/1.

(7) انظر: شرح التسهيل 164/1، التذييل والتكميل 275/2، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 558/1.

وأما عدم سلامته؛ فلأن فيه حذف ما لا بدّ منه، وهو الفاعل أو نائبه.

الثاني: عدم سماع هذا التركيب عن العرب[1]:

قال الرضي[2]: "وإذا لم يدخله نواسخ المبتدأ فلا بد أن يكون مفسره جملة اسمية، وإذا دخلته، جاز كونها فعلية، أيضا، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾ (الحج: 46)، وتقول: مَا هُوَ قَائِمٌ زَيْدٌ."

ثانياً: لا يكون إلا مفرداً، فلا يثنى ولا يجمع:

ومن خصائصه أنه واجب الإفراد، وذلك لأمرين:

الأول: لأنه كناية عن الشأن في التذكير، وعن القصة في التأنيث، وهما مفردان فوجب إفراد ما هو كناية عنهما[3].

الثاني: ولأنه ضمير يفسر مضمون الجملة ، ومضمون الجملة هو شيء مفرد، وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمع[4] فتقول: هو الزيدان قادمان، وهو المسلمون منتصرون بإذن الله، وتقول: هو زيد قائم، وعمرو منطلق، وهو عمرو قائم وبكر منطلق وخالد جالس.

ثالثاً: أنه واجب الذكر

ضمير الشأن واجب الذكر، فلا يجوز حذفه، أو إضماره؛ وذلك لسببين:

أولهما: لأنه سيق للدلالة على الفخامة والتعظيم، والتوكيد ومزيد من الاهتمام، والحذف ينافي هذا؛ لأجله وجب ذكره وامتنع حذفه.

ثانيهما: لعدم الدليل عليه؛ إذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط، ولا يحذف المبتدأ، ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه[5].

---

(1) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 180/2.

(2) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 180/2.

(3) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 114/3، شرح التسهيل 164/1.

(4) انظر: التذييل والتكميل 276/2، مغني اللبيب 541/5، حاشية الدسوقي 135/2.

(5) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 182/2.

فيبرز مبتدأ، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:1)، واسم (ما) نحو قول الشاعر[(1)] :

وَمَا هُوَ مَنْ يَأْسُو الكُلُومَ وَيُتَّقَى بِهِ　　　نَائِبَاتُ الدَّهْرِ كَالدَّائِمِ البُخْلِ

ويبرز اسماً لـ(إنَّ) وأخواتها، نحو: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ (الجن: 19). و ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ (طه: 20)، ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾ (الحج: 46).

ومفعولاً لـ (ظَنَّ) وأخواتها ، نحو قول الشاعر[(2)]:

عَلِمْتُه الحقُّ لا يخفى على أحد　　　فكُنْ مُحِقًّا تَنَلْ مَا شِئْتَ مِن ظَفَر

ويستتر في باب (كان) و(كاد)[(3)] ، وذلك لأنه اسمها، واسمها إذا كان ضميراً غائباً للمفرد استتر فيها.

فمن استتاره في باب (كان)، نحو قول الشاعر[(4)] :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ　　　وَآخَرُ مُثْنٍ بِالذي كُنْتُ أَصْنَعُ

ومثله[(5)]:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا　　　وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

فاسم (كان) في قوله: (كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ)، واسم (ليس) في قوله: (وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ) مستتر، ضمير الشأن.

ونسب السيوطي (ت 911هـ) في الهمع[(6)] للفراء منع كون اسم كان ضمير الشأن، والذي في المعاني خلاف ذلك، فقد نص على وقوع اسم كان ضمير الشأن. قال[(7)] : "ومن

---

(1) البيت من الطويل، مجهول القائل. تعليق الفرائد 125/2، همع الهوامع 234/1، الدرر اللوامع 222/1، معجم شواهد العربية 302، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 486/6.

(2) البيت من البسيط، مجهول القائل. تعليق الفرائد 125/2، همع الهوامع 234/1، الدرر اللوامع 223/1، معجم شواهد العربية 180، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 516/3.

(3) انظر: الكتاب 72/3، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب182/2.

(4) البيت من الطويل، للعُجَير السلولي. الكتاب 71/1، خزانة الأدب 72/9، الدرر اللوامع 41/2.

(5) البيت من البسيط، لهشام بن عقبة أخي ذي الرمة، الكتاب 71/1، الدرر اللوامع 42/2.

(6) همع الهوامع 64/2.

(7) معاني القرآن 361/1.

نصب[1] قال كان من عادة (كان) عند العرب مرفوع ومنصوب، فأضمروا في (كان) اسماً مجهولاً، وصيروا الذي بعده فعلاً لذلك المجهول. وذلك جائز في: (كان)، و(ليس)، و (لم يزل)، وفي (ظَنَّ) وأخواتها ..."

ومن استتاره في باب (كاد)، نحو قوله عز وجل: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ (التوبة: 117). بياء الغائب في (يزيغ).

واستثني من وجوب ذكره جواز حذفه مع (أَنْ) و (كَأَنْ) المخففتين[2]؛ لأنه لما خففتا بحذف إحدى النونين، سهل معه حذف الضمير؛ لأنه لما حذفت النون للتخفيف ناسب أن يحذف الضمير للتخفيف أيضاً. قال الصبان[3]: "حذف ضمير الشأن شاذ إلا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فإنهم استسهلوه معهما لكونه في كلام بني على التخفيف، فحذفه تبع لحذف النون، ورب شيء يحذف تبعاً ولا يحذف استقلالاً، كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده، وإنما كان مع غيرهما شاذاً؛ لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع؛ لأنه موضوع لمبهم يفسره ما بعده، فإذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده، ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مبهماً وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه، وبأن حذف المبتدأ ينافي التأكيد؛ لأن تأكيد الشيء يقتضي الاعتناء به وحذفه يقتضي خلافه." ومن شواهد حذف ضمير الشأن بعد (أَنْ) إذا خففت[4]، قوله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ (المزمل: 20)، ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ (طه: 89)، أي أنه سيكون وأنه لا يرجع،

(1) يعني (الميتة) في قوله تعالى: (قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (الأنعام:145).

(2) انظر: الكتاب 137/2، شرح التسهيل 41/2، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 183/2، شرح الأشموني 442/1، 448.

(3) حاشية الصبان على الأشموني 89/1.

(4) ذهب سيبويه (الكتاب 73/3، 74)، وابن الحاجب (شرح الكافية 973/3، الإيضاح في شرح المفصل 188/2) والجماعة إلى أنه يشترط في اسم (أن) المفتوحة المخففة، أن يكون ضمير الشأن.

وقول الشاعر[1]:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

ومن شواهد حذف ضمير الشأن بعد (كَأَنْ) إذا خففت، قوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ (يونس: 24)، وقول الشاعر[2]:

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ   كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وأجازوا حذفه أيضاً بعد (إنَّ) وأخواتها في الضرورة الشعرية[3]، كما قال الشاعر[4]:

إِنَّ مَنْ يَدْخلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً   يَلْقَ فِيهَا جآذِراً وَظِباءَ

وقول الأعشى[5]:

إنَّ مَنْ لامَ في بني بنتِ حَسّانَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

وقال أميّة بن أبي الصّلت[6]:

ولكنّ من لا يلْقَ أمراً يَنُوبُهُ   بِعُدَّتهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعزلُ

وقال الشاعر[7]:

فَلَو أَنَّ حُقَّ اليَومَ مِنكُم إِقامَةٌ وَإِن   كانَ سَرحٌ قَد مَضى فَتَسَرَّعا

وذهب ابن مالك (شرح التسهيل 41/2)، وأبو حيان (التذييل والتكميل 161/5) وجماعة إلى عدم اشتراط كونه ضمير الشأن، إذا أمكن تقديره غير ذلك. واتفقوا على وجوب حذفه. انظر: التصريح بمضمون التوضيح 232/1، شرح الأشموني 440/1، حاشية الخضري على ابن عقيل 312/1.

(1) البيت من البسيط، للأعشى، وهو في الديوان برواية أخرى:

في فِتيَةٍ كَسُيوفِ الهندِ قَد عَلِموا   أَن لَيسَ يَدفَعُ عَن ذي الحيلَةِ الحِيَلُ

الديوان 147، الكتاب 74/3، خزانة الأدب 426/5.

(2) البيت من الهزج، من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل. الكتاب 135/2، خزانة الأدب 392/10، 398.

(3) انظر: الكتاب 357/2، 72/3، أمالي ابن الشجري 18/2- 19، شرح المفصل لابن يعيش 114/3- 116.

(4) سبق تخريجه.

(5) البيت من الخفيف. الديوان 27، الكتاب 72/3، خزانة الأدب 420/5.

(6) البيت من الطويل. الديوان 97، الكتاب 73/3، خزانة الأدب 450/10 .

(7) البيت من الطويل، للراعي النميري. الديوان 167، الكتاب 73/3.

وذهب ابن مالك[1] إلى جواز حذف ضمير الشأن مع (إنَّ) في غير الضرورة، واستدل بقوله ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ المصورون[2]".

ووافقه الرضي[3] بشرط ألا يلي الأحرف فعل صريح، لكراهة دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح، وعلله بقوله[4]: "ومجوز حذفه منصوباً، مع ضعفه، صيرورته بالنصب في صورة الفضلات، مع دلالة الكلام عليه".وقوع ضمير الشأن اسماً لـ (عسى): منع صدر الأفاضل الخوارزمي (ت 617هـ)[5]، والدماميني (ت 827هـ)[6] وقوع ضمير الشأن اسماً لـ(عسى)؛ وذلك لأن الغالب في (عسى) أن يقترن خبرها بـ (أن)، وضمير الشأن لا يفسر بـ (أن) وصلتها[7]. ولأن خبر (عسى) يكون مفرداً، وضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد[8].

أقول الصواب جواز ذلك، لما حكاه أبو عمر الزاهد (ت 345هـ) عن ثعلب[9] أن العرب تقول: "عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ" برفع (زَيْدٌ) و(قَائِمٌ) على أنهما مبتدأ وخبره، فيكون في عسى ضمير الشأن[10].والغريب أن الدماميني ذكر هذه الحكاية في حديثه عن أفعال المقاربة، قال[11]: "خرج بعضهم ما حكاه ثعلب من قولهم: عسى زيد قائم، فجعل (عسى) ناقصة، واسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر".

---

(1) شرح الكافية الشافية 236/1، شواهد التوضيح على التصريح 148، شرح التسهيل 13/2.

(2) رواه مسلم بلفظ (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابًا الْمُصَوِّرُونَ) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة 161/6.

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 1296/2- 1298.

(4) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 182/2 - 183.

(5) التخمير شرح المفصل 166/2.

(6) تعليق الفرائد 126/2.

(7) المرجع السابق.

(8) التخمير شرح المفصل 166/2 - 167.

(9) ارتشاف الضرب 1228/3، المساعد على تسهيل الفوائد 298/1، همع الهوامع 142/2.

(10) انظر: ارتشاف الضرب 1228/3، المساعد على تسهيل الفوائد 298/1، همع الهوامع 142/2.

(11) تعليق الفرائد 294/2.

وأما كونه لا يبدل منه، ولا يعطف عليه عطف بيان؛ فلئلا يزول الإبهام المقصود منه[1].

رابعاً: أنه لا يتبع بتابع عطفاً، ولا توكيداً، ولا بدلاً[2]

أما كونه لا يؤكد فلأنه أشد إبهاماً من النكرات، والنكرات لا تؤكد[3].

وأما أنه لا يعطف عليه عطف نسق، فلأن الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج إلى رابط لكونها نفسه، فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف عليه في الإخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط، وهو ممنوع[4].

وأما كونه لا ينعت فلأن الضمائر كلها لا تنعت.

خامساً: لا يتقدم عليه خبره ولا جزؤه[5]

لا يتقدم عليه خبره؛ لأن خبره هو الجملة المفسرة له، فلو تقدمت عليه لزال الإبهام المقصود منه[6].

وقد ذهب ابن خلف[7]، ويوسف بن السيرافي[8] إلى جواز تقدم خبره عليه مستدلاً بقول الشاعر[9]:

أسَكْرانُ كانَ ابنُ المراغةِ إذ هجا تميماً بجَوْفِ الشَّأمِ أم مُتساكِرُ

(1) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام 181/2.

(2) انظر: ارتشاف الضرب 947/2، مغني اللبيب 541/5، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 557/1، همع الهوامع 232/1، نتائج التحصيل 645/1.

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 181/2، همع الهوامع 232/1، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام 181/2.

(4) المرجع السابق.

(5) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 181/2، ارتشاف الضرب 947/2، مغني اللبيب 538/5، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 557/1، همع الهوامع 232/1، نتائج التحصيل 645/1.

(6) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 181/2.

(7) خزانة الأدب 290/9.

(8) مغني اللبيب 395/5، خزانة الأدب 290/9.

(9) البيت من الطويل، للفرزدق، خزانة الأدب 288/9.

فيمن رفع (سكران)، ففي (كان) ضمير الشأن، و(سكران ابن المراغة)، ابتداء وخبره، فتقدم جزء الخبر، وتقدم جزء الخبر دليل على جواز تقدم الخبر.

قال ابن هشام[1]: "والصواب أن كان زائدة، والأشهر في إنشاده نصب (سكران) ورفع (ابن المراغة) فارتفاع (متساكر) على أنه خبر لهو محذوفاً، ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها".

الخاتمة:

تلك قراءة في أحكام ضمير الشأن ألقت الضوء على هذا الضمير موضحة حدوده وأحكامه واستخداماته، أخالها جمعت متفرقه، وأبانت غامضه، وهذه بعض ثمراتها:

- جمعت الكلام على ضمير الشأن في موضع واحد؛ حيث كان متفرقاً في كتب اللغة.
- ضمير الشأن استعملته اللغة لأمر معنوي لا لفظي، وذلك الأمر استعظام الحديث؛ لأجل ذلك لا يقال إلا إذا كان مضمون الجملة شيئاً عظيماً، فلا يقال مثلاً: هو الذباب يطير.
- مفسره الجملة بعده، وبهذا خالف الأصل في الضمائر، وخالف القياس؛ إذ القياس أن يعود الضمير على السابق، لأجل هذا لا يصح الحمل عليه ما أمكن الحمل على غيره.
- تعدد أسماؤه، فهو: ضمير الشأن، والأمر، والحدث، والقصة، والمجهول، والعماد.
- يلزم تذكيره في كل موضع وليه مذكر، ويترجح تأنيثه إن وليه مؤنث، أو مذكر شبه به مؤنث، أو فعل بعلامة تأنيث؛ لما فيه من مشاكلة اللفظ.
- ضمير الشأن اسم؛ بدليل الإسناد إليه في نحو: إنه جاء الأمير؛ لأجل ذلك أعرب، ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.
- مفسره لا يكون إلا جملة.

(1) مغني اللبيب 538/5.

- يجب إفراده ويمتنع تثنيته وجمعه؛ لأنه كناية عن الشأن والقصة وهما مفردان؛ ولأنه يفسر مضمون جملة، ومضمون الجملة شيء واحد.
- لا يجوز حذفه، إلا ما استثني مع (أَنْ) و(كَأَنْ) المخففتين، وبعد الحروف النواسخ في الضرورة الشعرية؛ لأنه جيء به للدلالة على التفخيم والتعظيم والتوكيد ومزيد من الاهتمام، والحذف مناف لذلك؛ وأيضاً لعدم وجود دليل عليه.
- لا يقع متبوعاً، فلا يعطف عليه، ولا ينعت، ولا يؤكد، ولا يبدل منه.
- لا يتقدم عليه خبره ولا جزء من خبره؛ لأن الخبر الجملة المفسرة له، فلو تقدم لزال الإبهام المقصود به.

والله أسأل السداد في القصد، والتوفيق إلى الصواب في العمل، والمغفرة عما حصل من الخطأ والزلل.

سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك

والحمد لله رب العالمين

المراجع:

ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1407هـ = 1986م.

ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله، الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ = 2001م.

ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب، بيروت.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، شرح الكافية لابن الحاجب، تحقيق جمال عبدالعاطي مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1418هـ = 1997م.

ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1405هـ = 1985م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1400هـ = 1980م.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1387هـ = 1967م.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق د. عبدالرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1410هـ = 1990م.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1402هـ = 1982م.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك، شواهد التوضيح على التصريح، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ = 1983م.

ابن هشام، أبو محمد، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. عبداللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 1421هـ = 2000م.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، ديوان الحماسة، تحقيق د. عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، المجلس العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1401هـ = 1981م.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، 1418هـ = 1998م.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1419هـ = 1998م.

أبي الصّلت، أميّة بن أبي الصلت، ديوان، تحقيق د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ = 1990م.

الأزهري، الشيخ خالد بن عبدالله، التصريح بمضمون التوضيح، دار إحياء الكتب العربية.

الأشموني، أبو الحسن، علي نور الدين بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبدالحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث.

الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان، دار صادر، بيروت، 1414هـ = 1994م.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1409هـ = 1989م.

البكري، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد أبو عبيد، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق د. إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1971م.

البنا، الشيخ أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى "منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات" تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت الطبعة الأولى، 1407هـ = 1987م.

الثبيتي، د. عياد عيد، ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطبعة الأولى، 1403هـ = 1983م.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

الجامع الصحيح المسمى "صحيح مسلم"، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري.

الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن، حاشية الخضري على ابن عقيل، تعليق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ = 1998م.

الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، التخمير شرح المفصل، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1990م.

الدسوقي، الشيخ مصطفى محمد عرفة، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني.

الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد المفدى، الطبعة الأولى، 1403هـ = 1983م.

الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق د. حسن الحفظي و د. يحيى بشير المصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1417هـ = 1996م.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم اللغة، تحقيق د. محمد عزالدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ = 1990م.

السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبدالستار أحمد فرج، مكتبة دار المعرفة.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1406هـ = 1986م.

سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ = 1983م.

السيوطي، جلال الدين السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع تحقيق عبدالسلام هارون ود. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، 1413هـ = 1992م.

الشمني، تقي الدين أحمد بن محمد، المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام، مطبعة محمد أفندي مصطفى.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، 1401هـ = 1981م.

الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على الأشموني، دار الفكر.

العسكري، أبوهلال العسكري، جمهرة أمثال العرب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ = 1988م.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1414هـ = 1993م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبدالغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1404هـ = 1984م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ = 1983م.

الفرزدق، همام بن غالب، ديوان، تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

المرابط الدلائي، محمد بن محمد بن أبي بكر، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي.

ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، 1428هـ = 2007م.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1405هـ = 1985م.

النميري، عبيد بن حصن الراعي النميري، ديوان، جمعه وحققه راينهرت فاييرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، 1401هـ = 1980م.

هارون، عبدالسلام محمد، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1417هـ = 1996م.

يعقوب، د. أميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ = 1996م.

The Pronoun of the Sha'n, a Grammatical Study

Abdelazziz Bin Abdelrahman Alkhathlan

Department of Arabic Language, College of Education, King Faisal University
Al-Ahsa, Saudi Arabia

Abstract:

This research deals with 'The Pronoun of the Sha'n', because there is a need to focus and track purposes of that pronoun. It comes in the forefront of predicative sentences, indicating the speaker's intention to elevate the listener attention to the speech. It refers to a pronoun explained by a sentence. It also refers to a noun delayed in place and order. It could be placed in any location in sentences where nouns came before verbs. The school of Basra named this pronoun; the pronoun of (Sha'n), speech, and matter pronoun if it represents maleness. They also named it topic pronoun if it refers to femaleness. Kofa's scholars named it 'Unknown' (Maj-hool), or 'Mainstay' (El-Im'ad).

This pronoun has many provisions including its definition, conditions, Usefulness, explanatory, rules, and positions.

This research shows that the pronoun of fact is used in the language for nonverbal rather than verbal matters to draw attention to the speech. Thus, it is not used unless the sentence emphasizes an important issue. Unlike other pronouns, it is explained by the following sentence. It matches the gender that it represents. In addition, it is always used in singular form and cannot be deleted. The exception to the deletion cases are when light forms of 'if, ANN', or 'as if, CA-ANN' were used or in cases of grammer modifying letters in poetry exceptions. The pronoun cannot be non-appositive (Matbo'a). The sentence predicate could not proceed the pronoun.

Key Words: Basra's scholars, Kofa's scholars, Pronoun of Mainstay, Pronoun of the Sha'n.